

الشمول المالي الرقمي

ودعم النمو الاقتصادي المستدام

إعداد: أ. عبد الرحيم البوعناني
إدارة المعلومات الصناعية



الباب الأول : الشمول المالي الرقمي

مقدمة

أولا - مفهوم الشمول المالي

ثانيا - أهداف تحقيق الشمول المالي

ثالثا - آليات وركائز تطبيق الشمول المالي

رابعا - النجاح في الشمول المالي

الباب الثاني : دعم النمو الاقتصادي المستدام

أولا - تعزيز الشمول المالي الرقمي و استخدام التكنولوجيا لتحقيق النمو

الاقتصادي المستدام

ثانيا - مجموعة العشرين و تعزيز الإدماج المالي الرقمي

ثالثا - مبادرة البنك الدولي لتعزيز الشمول المالي

رابعا - الشمول المالي والتنمية المستدامة في الدول العربية

خامسا- الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

سادسا - جائزة الابتكار للاندماج المالي العربي للعام 2018

الباب الثالث : المؤشر العالمي للشمول المالي

أولا - المؤشر العالمي للشمول المالي

ثانيا - مقترحات لتعزيز الشمول المالي

الخاتمة

المراجع

الباب الأول : الشمول المالي الرقمي

أولا - مفهوم الشمول المالي



الشمول المالي وفقا للبنك الدولي هو: "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من كافة فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار أدوات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية. وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان "أسعار مرتفعة".



عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الشمول المالي بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

ثانيا- أهداف تحقيق الشمول المالي

تمثل قضية الشمول المالي في الدول النامية تحديا وأمرًا في غاية الأهمية للتعامل مع تحديات الفقر والبطالة والسعي نحو عدالة توزيع الدخل والاستخدام الأمثل للموارد، كما يعد توجها عالميا بهدف تقوية اقتصاد الدول وذلك بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وقيام هذا القطاع بسداد مستحقات الدولة من ضرائب وتأمينات، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج المحلي. ويلخص البنك الدولي أهداف الشمول المالي في:

- تسهيل الوصول للخدمات المصرفية بأشكالها من خلال الحوالات البنكية الأكثر أمانا أو من خلال الوصول إلى خدمات البنوك المتعددة.
- تمكين فئات المجتمع كافة من الوصول إلى هذه الخدمات.
- يحتم الشمول المالي أن تكون هذه الخدمات متوفرة بأسعار معقولة
- تشمل خدمات معظم شرائح المجتمع بدل التركيز على خدمات كبار التجار والمستثمرين.
- امتلاك الفرد حسابا بنكيا، يوفر له سجلا بنكيا يمكنه من الحصول على تمويل بنكي في حالات الطوارئ أو حتى في حال أراد الحصول على تمويل لغرض الاستثمار
- الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة توفر وصولا مناسباً حتى للمناطق النائية
- السيولة المودعة في البنك تمكن أطرافاً أخرى من الاستفادة منها واستثمارها بدلا من بقائها دون استثمار.
- دخول عدد أكبر في النظام المصرفي يعني زيادة السيولة البنكية، وهو ما قد ينعش الاقتصاد
- زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية

الباب الأول : الشمول المالي الرقمي

ثالثا- آليات وركائز تطبيق الشمول المالي

الآليات :

كفاءتها العالية : حيث تساعد هذه التقنيات المتقدمة والمتصلة بالنشاط البنكي الإلكتروني، على جعل الأسواق المالية أكثر كفاءة، وجعل الخدمات المالية متاحة بصورة أكبر للمجتمع.

الحماية المالية للمستهلك: وهو ما يتم تطبيقه من إجراءات تهدف إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها الزبائن في مجال تعاملهم مع المصارف من خلال وضع الأطر التنظيمية، من سياسات وإجراءات، تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الإفصاح والشفافية في التعامل المالي بما يضمن حصولهم على حقوقهم دون انتقاص وعدم الإضرار بمصالحهم، ومساءلة من يتجاوز تلك الأطر التنظيمية.

التثقيف المالي: ويشمل مجموعة الأنشطة والممارسات التي تستهدف رفع مستوى المعرفة والثقافة المالية والمعرفية للزبائن وبما يرفع من قدرتهم على اتخاذ القرار المناسب الذي يعزز من أساليب حمايتهم وحصولهم على حقوقهم.

ترتكز آليات تحقيق الشمول المالي على :

- القيام بدراسة الفجوات على جانبي العرض والطلب.
- وضع الأهداف المستقبلية مع تحديد الأولويات.
- إعداد استراتيجية وطنية تشمل جميع الأطراف المعنية.
- أن تكون الأهداف أو الاستراتيجية محددة وقابلة للقياس ويمكن إنجازها في الوقت المحدد، وتعمل على توحيد الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة.

الركائز:

سهولة الوصول إليها: عن طريق دعم البنية التحتية المالية، مثل " تطوير نظم الدفع، توفير قواعد بيانات شاملة، تعزيز الانتشار الجغرافي وغيرها.

جودة التجربة التي تمنحها للمستخدم: عن طريق تطوير خدمات فورية ومنتجات مالية تلبى احتياجات كافة فئات المجتمع. انخفاض كلفتها: تمثل ذلك في انخفاض الكلفة التي يتحملها العميل لقاء تحويل الأموال واستثمارها.

رابعا- النجاح في الشمول المالي

- اتخاذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بتحفيز القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمصرفية والأطراف ذات العلاقة لممارسة دورها في نشر الوعي والثقافة المالية لتمكين وتعزيز قدرات المجتمع.
- إنشاء شبكة تضم فروع مقدمي الخدمات المالية
- إنشاء مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر
- زيادة عدد الصرافات الآلية وتطوير نظم الدفع
- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية ، عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول
- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تدريس الموضوعات المتعلقة بالتقنية المالية و رعاية رواد الأعمال الشباب من أصحاب المشروعات الواعدة في هذا المجال.
- تشجيع القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الإنمائية للتركيز على استخدام الحسابات المصرفية على ان لا يكون محصورا في الإيداع والإقراض.

لتحقيق النجاح في الشمول المالي ، من الضروري أن يكون هناك التزام وتنسيق قوي بين أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص، وأن يكونوا قادرين على خلق بيئة مواتية وسياسات واسعة النطاق تعزز الوصول المالي المسؤول، والقدرة المالية، والمنتجات المبتكرة وآليات التسليم، والبيانات عالية الجودة للمساعدة في وضع السياسات. حيث يحتاج التوسع في تطبيق خدمات الشمول المالي إلى :

- أن تكون الخدمات المالية قابلة للنفاذ للجميع وقابلة للتشغيل البيني مع مختلف موردي الخدمات ومتاحة ومؤمنة باستمرار وتوفر الحماية للهويات الرقمية للمستخدمين وبياناتهم، وتضمن لهم سلامة أموالهم وهوياتهم.
- القوانين والتشريعات التي تهدف الى تعزيز نشر الخدمات المالية والمصرفية وتطوير نظم الدفع و الإستعلام الائتماني وتحديد الفجوات والمعوقات في جانبي العرض والطلب

الباب الأول : الشمول المالي الرقمي

مجموعة البنك الدولي

مدخل إلى الشمول المالي

كيفية الوصول إلى هناك؟



ما المطلوب للوصول إلى هناك؟

- توسيع الشمول المالي
- حماية قوية للمستهلك
- تحسين البنية التحتية المالية
- ابتكار خدمات تتركز على العملاء
- قدرات مالية
- توسيع الشمول المالي
- التزام القطاعين الخاص والعام
- بيئة تنافس مفتوحة ومتكافئة
- مزيد من نقاط الوصول ذات التشغيل البيني

كيف يوفر الشمول المالي الفرص



المصدر: مجموعة البنك الدولي

الباب الثاني : دعم النمو الاقتصادي المستدام

و لقد ساهم التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظهور العديد من الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية من دون فروع بنكية، وكذلك في تحسين فرص وصولها للأفراد وتطبيقات التجارة الإلكترونية والتسوق عبر الأنترنت مما ساهم في تعزيز الشمول المالي ، حيث تقلصت العديد من القيود التي تعوق إمكانية الحصول على الخدمات المالية بفضل تلك الخدمات المبتكرة، والتي تتمثل في :

- اتخاذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بتحفيز القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمصرفية والأطراف ذات العلاقة لممارسة دورها في نشر الوعي والثقافة المالية لتمكين وتعزيز قدرات المجتمع.
- إنشاء شبكة تضم فروع مقدمي الخدمات المالية
- إنشاء مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر
- زيادة عدد الصرافات الآلية وتطوير نظم الدفع
- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية ، عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول
- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تدريس الموضوعات المتعلقة بالتقنية المالية و رعاية رواد الأعمال الشباب من أصحاب المشروعات الواعدة في هذا المجال.
- تشجيع القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الإئتمانية للتركيز على استخدام الحسابات المصرفية على ان لا يكون محصورا في الإدخار والإقتراض.

و تظهر الدراسات أن تطوير الخدمات الرقمية سيساعد خلال السنوات القادمة على تحقيق زيادة في عدد المشاركين بالنظام المالي الرسمي بنحو 1.6 مليار نسمة، نهاية عام 2025، وزيادة بنحو 4.2 تريليون دولار من الودائع لدى المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة بنحو 2.1 تريليون دولار على شكل تسهيلات ائتمانية ومالية جديدة، خلال الفترة نفسها. كما تقدر هذه الدراسات فوائد الخدمات المالية الرقمية على الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 6 في المائة، وخلق وظائف جديدة تقدر بنحو 95 مليون فرصة عمل في أفق 2025 .

لقد أصبح الشمول المالي يشكل بعدا هاما في استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة ، من خلال إتاحة الحق لكل فئات المجتمع في الاستفادة من التمويل والخدمات المالية المصرفية، لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي غالبا ما تواجه صعوبات في الوصول الى تلك الخدمات والحصول على التمويل، بما يساهم في تعزيز قدراتها ورفع كفاءتها وتنافسيتها ، الى جانب دمجها في الاقتصاد الرسمي و بهذا المعنى يكون الشمول المالي احد عوامل النمو الاقتصادي المستدام .

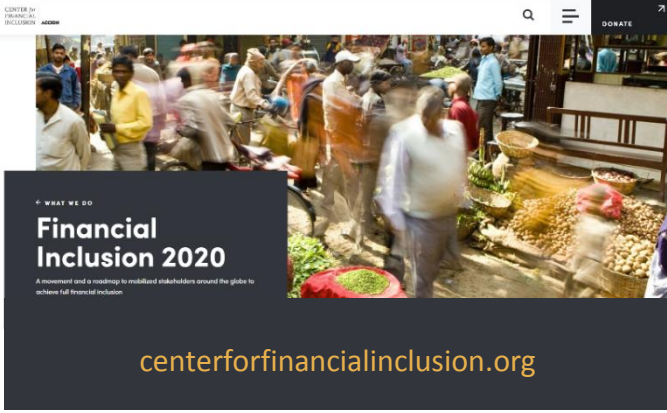
أولا - تعزيز الشمول المالي الرقمي و استخدام التكنولوجيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام



إن التقنيات المالية تتطور بسرعة هائلة، فهي تشمل في إطارها العام مجموعة واسعة من الابتكارات المالية الجديدة والمتقدمة ، توظف اثني عشر نوعا مختلفا من التقنيات من ضمنها تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، الأصول الافتراضية، تطبيقات دفع الأموال، والتسوق عبر الإنترنت وغيرها . كما تحمل هذه التقنيات العديد من الفرص الاستثمارية، يظهر ذلك من خلال ارتفاع إجمالي الاستثمارات فيها من 9 مليارات دولار أمريكي في 2012 إلى ما يقدر بقرابة 120 مليار دولار أمريكي في نهاية 2018 أي بنحو 50 بالمائة سنويا على مدى السنوات الست الماضية .

الباب الثاني : دعم النمو الاقتصادي المستدام

ثانيا- مبادرة البنك الدولي لتعزيز الشمول المالي



خلال عام 2013، التزمت مجموعة البنك الدولي بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية إلى مليار شخص بالغ، من خلال مبادرة الشمول المالي بحلول 2020 لبلوغ سبل الشمول المالي للعالم، من جزئية جوهرية مفادها ان الحساب المصرفي للمعاملات ولأكثر الشرائح المجتمعية ضعفا، هو نقطة الارتكاز التي تمكن صناع السياسات والأجهزة الرقابية في العالم من بلوغ غاياتهم التمويلية في تحقيق التنمية المستدامة، ومن بين تلك الاهداف الالهائية الكبيرة حسب البنك الدولي :

- ✓ تمكين البالغين في جميع أنحاء العالم من الوصول إلى حساب معاملات بادخار المال وإرسال المدفوعات أو استلامها.
- ✓ تركيز المبادرة على 25 بلدا حيث يعيش 73% من كل المحرومين من الخدمات المالية.
- ✓ العمل مع نحو 80 بلدا للنهوض بالشمول المالي.
- ✓ تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ما يقدم من مشورة ومساعدة فنية وعمليات تمويل سيساعد في حصول 738 مليون شخص على حسابات بنكية جديدة بحلول عام 2020 (صوب هدف المليار).

ثانيا- مجموعة العشرين G20 وتعزيز الإدماج المالي الرقمي:

تأسست مجموعة العشرين (G20) في عام 1999، تتألف من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، تهدف المجموعة الى الجمع بين الأنظمة الاقتصادية للدول النامية والدول الصناعية التي تتسم بالأهمية والتنظيم لمناقشة القضايا الرئيسية المرتبطة بالإقتصاد العالمي.

و في عام 2017، التزمت مجموعة العشرين بالنهوض بالإدماج المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتنفيذ المبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن التضمن المالي الرقمي، كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، حيث تشجع الحكومات لتعزيز النهج الرقمي للإدماج المالي، وتستخدم كأداة مرجعية من قبل العديد من البلدان وتشمل المبادئ الثمانية النقاط التالية :

1. تعزيز المنهجية الرقمية في الشمول المالي
 2. التوازن بين الابتكار والمخاطر من أجل تحقيق الشمول المالي الرقمي
 3. توفير البيئة المؤاتية للإطار القانوني والتنظيمي من أجل الشمول المالي الرقمي
 4. توسيع البنية التحتية والنظام البيئي من أجل الشمول المالي الرقمي
 5. ترسيخ الممارسات المسؤولة للمالية الرقمية من أجل حماية المستهلك
 6. تعزيز الوعي والتثقيف المالي والرقمي
 7. تسهيل وسائل التعريف بالعمل للخدمات المالية الرقمية
 8. رصد ومتابعة تقدم الشمول المالي الرقمي
- للإشارة فإن الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول أوضحت أن صناعة خدمات النقود عبر الهاتف المحمول تدير مليار دولار يوميا عبر 276 عملية توزيع للنقود عبر الهاتف المحمول في 90 بلدا . وقد جلبت الهواتف المحمولة ومراكز الخدمات الأخرى، الخدمات المالية إلى الناس بدلا من اضطرارهم إلى الانتقال لمسافات طويلة للذهاب إلى البنوك.

الباب الثاني : دعم النمو الاقتصادي المستدام

رابعاً- الشمول المالي والتنمية المستدامة في الدول العربية

أصبح الشمول المالي ركيزة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وذلك عبر كسر القيود وتحرير القدرات وخلق الفرص الحقيقية لأفراد المجتمع، من خلال تقديم حق الوصول إلى الخدمات المالية بشكل يسير وآمن، وبما يتناسب مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع من الشباب والنساء وغير المشمولين ماليًا واللاجئين، سواء أكانت خدمات توفير أو تمويل أو تأمين أو خدمات دفع وتحويل الكتروني.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الخدمات المالية الرقمية يمكن أن تساهم كذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق ⁽¹¹⁾هدف من أصل ⁽¹⁷⁾من أهداف التنمية المستدامة المعتمدة من قبل الأمم المتحدة، من خلال أثر تطوير هذه الخدمات على مكافحة الفقر وتخفيض تكاليف التحويلات المالية وتعزيز فرص الادخار للعديد من فئات المجتمع، الى جانب المساهمة في دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة. ومن الملاحظ أن مساعي القضاء على الفقر العالمي لا يمكن أن تقتصر على تشجيع النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية فقط، فلا بد أن يكون لدى المستعملين المعارف المالية والرقمية الكافية وأن نحفز في ذات الوقت على مزيد من الإبداع والشمولية والمشاركة والوعي والحماية والتمكين، مما يساعد على الاتجاه نحو الرفاه المستدام للجميع.

وعليه فقد تبنت العديد من الدول العربية الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية لها، كما عملت على وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي الذي يمثل بعداً هاماً في استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة، لما له من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار المالي والاجتماعي.

كما يبدو ان هناك فرص كبيرة بالدول العربية للاستفادة من تطوير الخدمات المالية الرقمية، في دعم تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة، بالاستفادة من انتشار خدمات الهاتف النقال وتقنيات الاتصال الأخرى، حيث تصل نسبة استخدام خدمات الهاتف النقال الى 84 في المائة من السكان البالغين في الدول العربية مقابل ما نسبته 29 في المائة فقط من السكان الذين تتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية.

كما أن هذا التطوير يظهر الحاجة لتطوير التشريعات والضوابط الرقابية اللازمة للحد من المخاطر التي قد تنتج عن استخدام التقنيات المالية الحديثة، وما يفرضه ذلك من متطلبات التنسيق بين مختلف السلطات والهيئات المالية والقضائية ومزودي تقنيات الاتصالات، مع الدور الكبير والقيادي للمصارف المركزية ووزارات المالية في قيادة الجهود الوطنية لتطوير استراتيجيات تعزز من استخدام التقنيات المالية الحديثة.

للإشارة فإن دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السبّاقة عربيا وعالميا في تطبيق مفهوم الشمول المالي، حيث تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بانتشارها وتطورها واستخدامها أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والإنترنت.

ومن الجدير بالذكر أن صندوق النقد العربي أطلق بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية مبادرة إقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية * (FIARI) تهدف إلى :

- الارتقاء بمؤشرات الوصول إلى التمويل في جميع القطاعات بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- دعم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
- تقديم المشورة الفنية لمساعدة الدول العربية في تبني الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي وتطوير منظومة الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية
- العمل على تعزيز التوعية والتثقيف المالي
- العمل على تحسين فرص وصول المرأة والشباب للخدمات المالية
- دعم الشباب وتمكين المرأة
- تشجيع تطور الشركات الناشئة ورواد الاعمال من خلال توفير المشورة الفنية اللازمة لتطوير الإستراتيجيات والسياسات في هذا الشأن.

الباب الثاني : دعم النمو الاقتصادي المستدام



- إطلاق العديد من الأنشطة والمبادرات المختلفة بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة .
- أهمية التحول من تقديم الخدمات المالية بالطرق التقليدية إلى الوسائل والأدوات العصرية
- الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة في تطوير خدمات مالية رقمية وتعزيز انتشارها في الدول العربية.
- إن الشمول المالي الرقمي: Digital Financial Inclusion سيوفر حيزا تنافسيا يعد الاسرع في تطور الاسواق الحرة التنافسية ويعظم في الوقت نفسه من الابتكارات المالية المرافقة للريادة في نطاق تطور دورة التمويل والانتاج والتنمية المستدامة معا لبلوغ غايات الازدهار في العام 2030.

كما تم تخصيص الـ 27 من أبريل في كل عام للاحتفال باليوم العربي للشمول المالي بمبادرة من مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للمساهمة في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية، وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج . كما يأتي ذلك، في إطار الحرص الذي توليه الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، والوصول لشمولية الخدمات المالية لجميع المؤسسات الاقتصادية والفئات الاجتماعية في الدول العربية . وقد اتخذ خلال العام 2018 شعار " تمكين وصول الشباب ورواد الاعمال إلى الخدمات المالية " انطلاقا من التأكيد على :

- ضرورة إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه بالنظام المالي الرسمي خاصة الشباب، والمرأة، ورواد الأعمال.
- تعزيز الوصول لاستخدام الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكاليف والشروط المعقولة، وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم ووعيهم بالأمور المالية مما يمكنهم من اتخاذ القرار الإستثماري السليم.
- وضع القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تعزيز نشر الخدمات المالية والمصرفية
- تطوير نظم الدفع والإستعلام الإئتماني
- تحفيز القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمصرفية والأطراف ذات العلاقة لممارسة دورها في نشر الوعي والثقافة المالية لتمكين وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية

الباب الثاني : دعم النمو الاقتصادي المستدام

خامسا- الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- ✓ يحتل الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة موقع الصدارة في تحديات التنوع الاقتصادي وتحقيق النمو وخلق فرص العمل، خاصة وأن مصطلح الشمول المالي يشير إلى ضمان حصول جميع فئات المجتمع سواء الأفراد أو الأسر أو المؤسسات - بصرف النظر عن مستوى الدخل - على الخدمات المالية، التي تحتاجها لتحسين حياتها، كما أثبت أهمية كل من الشركات الناشئة ومؤسسات التمويل الأصغر كجهات محفزة للتغيير حيث يوفر الشمول المالي فرصا لمجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بغرض إحداث تنمية مجتمعية حقيقية من خلال :
- ✓ زيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل
- ✓ تعزيز فعالية السياسات المالية العامة والنقدية
- ✓ المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي
- ✓ حماية المدخرات التي تساعد الأشخاص على إدارة التدفقات المالية، والاستهلاك المربح وبناء رأس المال العامل
- ✓ تقليل التعامل النقدي وتحويل المجتمع من مجتمع نقدي إلى مجتمع رقمي من خلال الدفع الالكتروني.
- ✓ تسهيل القيام بالمعاملات اليومية بما في ذلك تحويل الأموال واستقبالها .
- ✓ تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة، ومساعدة أصحاب الشركات على الاستثمار في الأصول وتنمية أعمالهم.
- ✓ إعادة هيكلة المصارف الحكومية للعمل كمصارف متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ المساعدة في زيادة الائتمان المصرفي المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم.
- ✓ العمل على سهولة الوصول إلى مصادر التمويل بغرض تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي

الباب الثاني : دعم النمو الاقتصادي المستدام

سادسا- جائزة الابتكار للاندماج المالي العربي للعام 2018

تم إطلاق جائزة الابتكار للاندماج المالي العربي Arab Financial Inclusion Innovation Prize (AFIIP) التي تتبنى رؤية ديناميكية للشمولية المالية، من خلال الاستفادة من مستجدات العالم التقني السريع الحركة خلال مؤتمر سنابل الذي عقد بمدينة عمان- الأردن خلال الفترة 5-8/ 11/ 2018 . بدعم من شركات متخصصة في مجال التكنولوجيا والتمويل الأصغر وبالتعاون مع سنابل شركة التمويل الأصغر للبلدان العربية وقد تناولت جلسات مؤتمر سنابل ممارسات واعتبارات التمويل في المنطقة العربية وطرح الرؤية المستقبلية للشمول المالي وسط الفرص والتحديات الراهنة، كما تضمن البرنامج ورشات تدريبية وعدة زيارات ميدانية لمؤسسات تمويل أردنية، وفي نهاية المؤتمر تم الإعلان عن الفائزين بكل من جائزة سنابل السنوية وجائزة الابتكار للاندماج المالي العربي.

وتعتمد الجائزة على الأهداف التالية : الابتكار، ومدى التأثير، وطرق التنفيذ ، والسوق المستهدفة.



ARAB FINANCIAL INCLUSION INNOVATION PRIZE

جائزة الابتكار للاندماج المالي العربي

afiip.org

التحديات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

إن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يقدم لها العديد من التسهيلات والمبادرات، إلا أنها تواجه الكثير من التحديات ولا سيما ما يعوقها عند حصولها على التمويل اللازم، الذي يساعد على مواجهة تحديات البطالة، إذ يقدر معدل البطالة على مستوى الشباب في الدول العربية بحوالي 30.6 في المائة، مقابل نسبة 13.1 في المائة فقط على مستوى العالم. تعكس هذه الأرقام في جانب منها، الحاجة لتعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع في دولنا العربية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دوراً هاماً في توفير فرص العمل. وعلى الرغم من التحسن النسبي في مؤشرات الشمول المالي، إلا أن هذه المؤشرات للمنطقة العربية، لا تزال تشير لتحديات كبيرة أمام صانعي السياسات لتعزيز الوصول للخدمات المالية في المجتمعات العربية، ومن ضمن هذه التحديات :

أ-تحديات مرتبطة بيئة الاستثمار:

- تعدد الجهات التي يتم التعامل معها.
- عدم التنسيق والتواصل مع المشروعات الكبيرة لرسم السياسات المالية والاقتصادية الخاصة بها تحت مظلة واحدة.
- عدم توافر البنية التحتية التكنولوجية المناسبة.
- عدم القدرة على المنافسة ومواكبة التحديات العالمية.
- عدم رغبة أصحاب هذه المشاريع تقنين أوضاعهم والدخول في القطاع الرسمي.

ب - تحديات مرتبطة بالبنوك

- صعوبة الحصول على التمويل اللازم من البنوك ولا سيما للمشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي.
- نقص المعرفة المالية، وذلك لعدم دراية القائمين على هذه المشروعات بمتطلبات البنوك من بيانات مالية وغيرها.
- صعوبة اجراءات ومتطلبات التمويل بالنسبة لحجم تلك المشروعات نظراً للمخاطر المصاحبة لتمويلها ومنها المطالبة بتقديم ضمانات مقابل منح التسهيلات.
- الافتقار إلى تاريخ ائتمان رسمي، وكذلك الافتقار إلى الوضع القانوني السليم.

الباب الثالث : المؤشر العالمي للشمول المالي

أصدر البنك الدولي المؤشر العالمي للشمول المالي، وهو قاعدة بيانات واسعة النطاق عن كيفية استخدام الأشخاص للخدمات المالية في 144 بلدا، بتمويل من مؤسسة بيل وميلندا جيتس وبالتعاون مع مؤسسة جالوب Gallup. وقد أصبحت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ركيزة أساسية للجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي، حيث توفر هذه البيانات معلومات مهمة للعاملين في مجال التنمية وواضعي السياسات والباحثين، كما تساعد في تتبع التقدم نحو تحقيق هدف مجموعة البنك الدولي المتعلق بتحقيق الشمول المالي بحلول عام 2020، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

أولا - المؤشر العالمي للشمول المالي

وبالنسبة لجميع حالات الاستخدام المشار إليها، زادت نسبة الأشخاص الذين يستخدمون الحسابات في عمليات الدفع بصورة كبيرة، مع تراجع النسبة التي تستخدم النقدية بوجه عام. وسيؤدي التشجيع المستمر للتحويل عن استخدام النقدية في نطاق حالات الاستخدام إلى زيادة معدلات استخدام الخدمات المالية الرقمية بوجه عام.

واليوم، تبلغ نسبة الحصول على الخدمات المالية في بعض الأسواق الناشئة، مثل الصين والهند وكينيا وتايلاند، 80% أو أكثر، وتعد الصين مثالا ممتازا على كيفية التحويل من الحصول على حسابات مصرفية إلى استخدامها، فهناك ما يربو على 80% من البالغين في الصين تتوفر على حسابات مصرفية، ويستخدم 85% من البالغين الذين يشتركون عبر الإنترنت (طريقة الدفع عبر الإنترنت في مقابل الدفع نقدا عند الاستلام).

ومع تحقيق البلدان تقدما في مجال امتلاك الأشخاص حسابات مصرفية، فإنها بحاجة إلى التركيز على تحسين الاستخدام، حيث أن خمس الحسابات على الصعيد العالمي غير نشطة - أي لم تسجل عمليات إيداع أو سحب خلال 12 شهرا مضت، الشيء الذي أكدته بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي حول الفرق بين امتلاك حساب مالي واستخدامه.

وبغية زيادة استخدام الحسابات المصرفية، يمكن للبلدان تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات رقمية - أي التحويلات والأجور الحكومية، و من ناحية أخرى يمكنها البدء بالاستثمار في البنية التحتية الأساسية مثل بطاقات الهوية الرقمية والتاريخ الائتماني على الإنترنت - فإذا تمكن الأشخاص من إثبات هويتهم وتقديم سجل ائتماني، فمن الأرجح أن تسمح لهم المؤسسات المالية بفتح حساب.

للإشارة فإن بحوث البنك الدولي الخاصة بالمؤشر العالمي للشمول المالي أظهرت وجود نحو 1.7 مليار شخص بالغ في عام 2017 لا يملكون حسابات مصرفية جميعهم يعيشون في البلدان النامية تمثل النساء نسبة 56% منهم.

يعرض تقرير "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 : قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية" لبعض النتائج الرئيسية من قاعدة البيانات إلى جانب بعض الأفكار التفصيلية عن كيفية تمكن البالغين في أكثر من 140 بلدا من امتلاك حسابات مصرفية والقيام بسداد المدفوعات والادخار والاقتراض وإدارة المخاطر المالية. وعالميا يمتلك 69% من البالغين، أي 3.8 مليار شخص، حاليا حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الإفلات من براثن الفقر. وارتفعت هذه النسبة من 62% في عام 2014 ومن نسبة لا تتجاوز 51% في عام 2011. وفي الفترة بين عامي 2014 و2017، حصل 515 مليون بالغ على حسابات مصرفية، وقام 1.2 مليار بالغ بذلك منذ عام 2011 وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. ورغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، فإن التقدم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء. ولم يطرأ أي تغيير على الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية منذ عام 2011، حيث لا تزال قائمة بواقع 9 نقاط مئوية.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمتلك 52% من الرجال حسابات مقابل نسبة لا تتجاوز 35% من النساء، وهي أكبر فجوة بين الجنسين مقارنة بالمناطق الأخرى. ويتيح ارتفاع ملكية الهواتف المحمولة نسبيا مجالا لتوسيع نطاق الشمول المالي : ومن بين الأشخاص الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، يمتلك 86% من الرجال و75% من النساء هواتف محمولة. ويقوم حوالي 20 مليونا من البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في المنطقة بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقدا أو من خلال خدمة الشباك.

وبالنسبة لعدد قليل من حالات الاستخدام الأساسية، يبين المؤشر العالمي للشمول المالي أن هناك تحولا تدريجيا عن استخدام النقد إلى مزيد من المدفوعات الرقمية. على سبيل المثال، قام 53% من المستجيبين في البلدان النامية بدفع فواتير المرافق في 2017، وقام 27% بإرسال أو تحصيل تحويلات محلية، وقام 19% بتلقي مبالغ حكومية، وقام 15% بتلقي مبالغ زراعية.

الباب الثالث : المؤشر العالمي للشمول المالي

ثانيا - مقترحات لتعزيز الشمول المالي

- لتعزيز الشمول المالي العربي يقترح الآتي :
 - التأكيد على فرص تعزيز معدلات الشمول المالي من خلال دعم الخدمات والحلول المالية الرقمية، بما يخدم أغراض الاستدامة المالية للدول العربية.
 - نشر ثقافة الشمول المالي بين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر حتى تستطيع الاندماج في الاقتصاد الرسمي.
 - زيادة ثقافة المواطنين وقدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية.
 - وضع تعريف موحد وآلية موحدة لقياس الشمول المالي تشمل ثلاثة عناصر هي الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، ونوعية المنتجات والخدمات المقدمة.
 - التأكيد على أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي شامل للحكومات والمصارف المركزية العربية، من أجل دعم الاستقرار المالي و الاجتماعي في المنطقة العربية .
 - تحقيق التناغم بين استراتيجيات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بهدف دعم الشمول والاستقرار المالي، وذلك حتى تتمكن تلك المشروعات من التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي .
 - التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة.
 - ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومصممة حسب احتياجات المستهلك.
 - ضرورة تبني ثقافة جديدة في إدارة الأعمال، واكتساب مهارات جديدة وبالتالي الاستثمار في العنصر البشري تأهيلا وتدريباً .
 - وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، وتكثيف وتهيئة السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف .
 - وضع استراتيجية وطنية لرفع مستويات التعليم والتثقيف المالي للفئات المستهدفة .
 - قيام البنوك من خلال الشركات المتعاقد معها بتسويق منتجات المشروع بالداخل والخارج لاحتداث طفرة اقتصادية .
 - رفع الوعي المالي لدى مالكي ومديري المشروعات المتوسطة والصغيرة .
- وضع وسائل الحماية اللازمة لتحسين وحراسة بيانات المستخدمين وأموالهم حتى لا تتعرض لعمليات القرصنة في هذا الفضاء المفتوح.
- ضمان متانة البنى التحتية التقنية وأمنها لتجنب المخاطر التشغيلية والإختلالات التقنية التي يصعب التنبؤ بها .
- ضرورة وضع سياسات خاصة للاستفادة من التكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية لتفادي الحواجز التي تمنع الوصول إلى الخدمات المالية.
- ضرورة تحديث منظومة أسواق المال بزيادة عمقها الاستثماري، وفي آن واحد توسيع قاعدة المتعاملين ورفع مستويات الوعي الاستثماري.
- مراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية.
- تعزيز الإفصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة في النظام المصرفي ويساهم في توسيع قاعدة العمال، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة.
- إطلاق برامج لتوعية المستهلك المالي بكيفية اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

خاتمة

لقد تم تحقيق الكثير من المكاسب من تعميم الخدمات المالية على مدى السنوات العشر الماضية، لكن لا يزال هناك الكثير للقيام به لتحسين معدلات الاستخدام بوجه عام، وضمان تقديم الخدمات المالية على نحو صحيح ومستدام. إن التشجيع على الشمول المالي مهم حتى يكون جميع أفراد المجتمع شركاء في اقتصاده، و ليطور القطاع المصرفي من خدماته فتكون شاملة لجميع فئات المجتمع، وملائمة للاقتصاد الوطني وللتوجه المستقبلي للبلاد. كما أن تطور هذه الخدمات البنكية واستخدامها بشكل فعلي من طرف أفراد المجتمع يزيدان من الثقافة المالية لدى الأفراد وذلك بمعرفتهم التامة بما تتيحه لهم هذه المصارف من خدمات خاصة تخص الادخار والدخول في استثمارات آمنة.

كما أن جهات الإشراف على البنوك والأنشطة المالية في الكثير من دول العالم تدرس بعناية تلك التطورات الناتجة عن تنامي التقنيات المالية، حجماً، قيمة ونوعاً ومدى تأثيرها على الأسواق وآليات تنظيمها تشريعياً، والرقابة عليها لتطوير البيئة الملائمة لتبني التقنيات المالية، والقيام بدور مبادر وحيوي لتحفيز الإبداع والنمو، بما يحقق الحماية للمتعاملين ويحد من مخاطرها من خلال وضع ضوابط التأمين اللازمة لبياناتها للحفاظ على خصوصية المتعاملين بها. دون أن نغفل دور التكنولوجيا المهم في المسار نحو زيادة الشمول المالي في العالم العربي.

قائمة المراجع

- الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى / صندوق النقد الدولي
- قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017 : قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. آسلي ديميرجوتش- كونت، وليورا كالبر، ودوروتي سينجر، وسنية أنصار، وجيك هيس 2018 . كتيب العرض العام. واشنطن: البنك الدولي. الترخيص: ترخيص المشاع الإبداعي . CC BY 3.0 IGO
- صندوق النقد العربي 2017
- دليل حماية المستهلك / البنك المركزي العراقي
- اتحاد المصارف العربية
- المعهد القومي للتخطيط وقائع الحلقة السادسة "الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر"
- بوابة FinDev، منصة سيجاب المستقلة لمشاركة المعرفة عن الشمول المالي من أجل التنمية .
- مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد 560 - 2019 . ص 38-42
- جريدة الشرق الأوسط ، الاثنين 21 مايو 2018 م رقم العدد [14419].
- الإمارات - صحيفة البيان الإلكترونية - 05 أبريل 2019
- International Monetary Fund (IMF)
- World Bank
- مواقع اقتصادية على شبكة الإنترنت :

- <https://www.itu.int/web/pp-18/ar/backgrounder/digital-financial-inclusion>
- <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=619735&r=0>
- <http://www.arabdream.net/Main/NewsDetails.aspx?PID=41216>